00268.JPG

ثم حج عن شبرمة محمول على ان شبرمة كان به عذر يجوز الحج عنه ولم يسأل صلى الله عليه وسلم عن كونه معذورا اولا لعلمه بحاله من كونه معذورا قوله صح بفقته اي شأنه ذلك وان لم يكن معه نفقة كالفقير كامرا ويقال انه وصف لمن وجد به ذلك ثم عم كما في تمر الرمل فتوبيان لمعناه بحسب الاصل وقوله عن اخراجها اي صرفها وانفاقها فيما ذكر قوله او نوى من عليه فرض ظاهره انه معطوف على نواه فيكون من افراد الصورة وهو كذلك بالنظر لبعض الصور وهو ما لو كان عليه حجة الاسلام ولو جعله نذرا مستقلا بان يقول ولو نوى الخ لكان اولى لان غالب الصور ليس من افراد الصورة قوله غيره اي غير الفرض الذي يجب عليه تقديمه شرعا بان نوى نفلا او فرضا اخر يجب عليه تاخيره شرعا فالنفل بالنسبة لمن عليه حجة الاسلام والنذر بالنسبة لمن عليه قضا فالصور المستفادة من كلامه ست حاصلها ان من عليه حجة الاسلام لا يصح منه قضا ولا نذر ولا نفل ومن عليه قضا لا يصح منه نذر ولا نفل ومن عليه نذر لا يصح منه نفل وبذلك يندفع اعتراض قال حيث قال وليس في كلامه الا مقابلة النفل بغيره فقوله او نوى قضا الخ ان جعل كلامه شاملا له لم يصح وان جعل جمله مستقلة خلت عن جواب لها اه لانه بناه على ما فهمه من ان الغير قاصر على النفل على انه لو سلم ذلك كان اعتراضه مدفوعا بجعل الجواب في كلام المصنف دل عليه كلام الماتن والتقدير وقع عنه وينصور اجتماع حجة الاسلام مع القضا في رقيق افسد حجه ثم عتق ولو افسد هذا الرقيق حجه بعد العتق وقد اجتمع عليه قضاآن فاذا حج بعد ذلك وقع عن الثاني وان نواه عن الاول قياسا على ما قبله ولتاكد الثاني لوقوعه بعد الكمال واذا اجتمع نذران حج عما نواه منهما وان تاخر وكان موسرا وفات نفوذ نحو امر بعدم صحة احرام نذر ان عليه قضا يحمل على قضا غير النذر كقضا نفل مع نذر وذلك لان قضاء النذر من جنس النذر

Cambridge University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)